

أحداث الأبييض تبعثر جهود التسوية في السودان

التحالف المدني يؤجل التفاوض مع المجلس العسكري حول الإعلان الدستوري

أحداث الأبييض التي راح ضحيتها خمسة تلاميذ بعثرت مجددا جهود الوساطة الأفريقية الإثيوبية للتوصل إلى توافق بين التحالف المدني والمجلس العسكري بشأن الإعلان الدستوري، وسط خشية من تصعيد في الوضع الأمر الذي سيعني العودة إلى المربع الأول.

الخرطوم - أرحب التحالف المدني الممثل في قوى الحرية والتغيير المفاوضات مع المجلس العسكري الانتقالي حول وثيقة الإعلان الدستوري، والتي كان من المقرر انطلاقها الثلاثاء، إلى أجل غير مسمى، ملوحًا بخيار التصعيد، بعد أحداث مدينة الأبييض التابعة لولاية شمال كردفان في جنوب السودان.

وقررت السلطات السودانية الثلاثاء تعليق الدراسة بجميع المراحل التعليمية وكافة المحليات، خوفاً من خروج تظاهرات متعاطفة مع تلاميذ الأبييض الذين راحوا ضحية الصدام مع قوات الدعم السريع شبه العسكرية التي يقودها الفريق محمد حمدان دقلو.

وعلمت "العرب" من مصادر قريبة من قوى الحرية والتغيير، أنه سيتم تبني شكل جديد للتعامل مع المجلس العسكري، ومنح أولوية للحراك الثوري، لجمع الشمل وتبديد هواجس البعض من المواقمات السياسية التي فرضت نفسها على تصرفات التحالف أخيراً.

وترى قيادة الحرية والتغيير أن ممارسة الضغوط قد يفضي إلى نتائج إيجابية مع المجلس العسكري، حيث أن الحوارات والتنازلات تؤثر سلباً على مكاسب الثورة، وحث الوقت للإصرار على إخلاء الشوارع من مظاهر انتقار القوات الأمنية.

ودعا تجمع المهنيين، وهو قوة رئيسية في الحراك العام، انتصاره إلى "الخروج للشوارع في مواكب هادئة تنديداً بجزيرة الأبييض والمطالبة بتقديم الجناة للعدالة ونقل مقاليد الحكم لسلطة انتقالية مدنية".

وحملت الحرية والتغيير المجلس العسكري المسؤولية، وقالت "إنهم سقطوا برصاص قوات من الجيش والدعم السريع"، وحثت على الخروج في مواكب بجميع الولايات، وأرسلت وفداً للتفاوضي للأبييض لتقصي الأوضاع والوقوف على حقيقة الأحداث.

وأعرب الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس المجلس العسكري عن أسفه



المسار الثوري مستمر

وسياسية كبيرة، على خلفية محاولة الانقلاب الرابعة الأسبوع الماضي. ورصد متابعون إصدار المجلس العسكري وثيقة حول الإعلان الدستوري مختلفة عما تم التفاهم عليه مع الحرية والتغيير.

وطالب تجمع المهنيين بالقبول بالإعلان الدستوري المعدل من قوى الحرية والتغيير دون شروط وبدون وقوع أحداث الأبييض، وعشية التفاوض (المؤجل) على الوثيقة الدستورية التي تم الاتفاق على توقيعها سابقاً.

وتضع هذه المعطيات مسؤولية جسيمة على عاتق الوساطة الأفريقية-الإثيوبية، لأنها تضاعف من التعقيدات السياسية، حيث يمكن أن تعيد أحداث الأبييض الحوارات السودانية إلى نقطة الصفر، كما أعادتها أحداث فض الاعتصام أمام القيادة العامة في 3 يونيو.

وتحاول الوساطة المشتركة تحاشي هذا السيناريو من خلال إقناع وفد الحرية والتغيير بالعودة إلى طاولة المفاوضات، عقب انتهاء زيارته التضامنية لمدينة الأبييض ووصوله للخرطوم مساء الثلاثاء، لأن الجوع إلى لعبة عض الأصابع يمكن أن تنزع مخالب الجميع.

مسألة مثيرة للانتباه، خاصة وأن أطرافاً في الحرية والتغيير وخارجها لا تتراح لحوار مع المجلس العسكري. وأشار العميد جمال جمعة المتحدث باسم الدعم السريع في تصريحات صحافية، الثلاثاء، إلى وجود معلومات بشأن حضور جهات غير معلومة للمدارس التي انطلقت منها التظاهرات في الأبييض وحضت التلاميذ على الخروج، والهجوم على البنك السوداني الفرنسي بالمدينة، والاعتداء على الدعم السريع.

ولفت البعض إلى خطورة دعوات التظاهر، في ظل وجود قوى تسعى لتعطيل التفاهم بين المجلس العسكري والحرية والتغيير، وليس من مصلحتها إنهاء الارتباك. وهددت الحركة الإسلامية بتسيير مواكب داعمة للبشير في جلسة محاكمته العلنية بمحكمة بحري وسط الأربعاء، في تهم تتعلق بالفساد وحيازة النقد الأجنبي والفراء الحرام.

وأشار المراقبون إلى الدلالة التي تنطوي عليها الأحداث، عقب شروع المجلس العسكري في تفكيك هيكل الدولة العميقة في الجيش مؤخرًا، وقيامه بحملة اعتقالات طالت قيادات عسكرية

والسلح ورفض تقرير لجنة التحقيق في فض اعتصام وزارة الدفاع، واجهتها قوات الدعم السريع بالقوة، ما أدى إلى سقوط العشرات من الضحايا بين قاتل وجريح.

أحداث الأبييض يمكن أن تعيد الحوارات إلى نقطة الصفر، كما أعادتها أحداث فض الاعتصام أمام القيادة العامة للجيش في 3 يونيو

وأعلنت لجنة أطباء السودان المركزية أن إجمالي القتلى خمسة أشخاص، وعدد الإصابات في الأحداث بلغ 62 إصابة، من بينها 21 بطلق ناري. وربطت دوائر سودانية بين الأحداث واستئناف قوى الحرية والتغيير التفاوض مع المجلس العسكري الثلاثاء حول الإعلان الدستوري، وبين محاكمة الرئيس المعزول عمر حسن البشير الأربعاء، ملمحة إلى مغزى الدعوة للتظاهرات قبل يوم من التفاوض وهي

وحزنه لسقوط قتلى في الأبييض، مؤكداً أن "مقتل المواطنين السلميين غير مقبول ومرفوض"، وما حدث "جريمة مرفوضة تستوجب المحاسبة القوية والرادعة".

ويشير كلام البرهان إلى استعداده لتحمل المسؤولية كاملة، والرغبة في امتصاص الغضب المتنامي حبال مجلسه، وعدم وصول الأمور لطريق مسدود يؤثر على المفاوضات، ويضع المجلس العسكري في مواجهة جديدة مع الشارع.

واعترفت الباحثة السودانية تماضر الطيب أن قيادة المجلس من يتحمل المسؤولية في ما حدث باعتبارها الجهة المكلفة بتوفير الأمن في البلاد.

وقالت الطيب في تصريحات لـ "العرب" إنه يتعين تشكيل لجنة دولية للتحقيق في أحداث الأبييض، والتخلي عن فكرة التحقيق عبر لجان محلية، والعمل على تسليم السلطة إلى حكومة مدنية في أسرع وقت ممكن، لأن كل تأخير يؤدي إلى مزيد من المشكلات والتوترات.

وتعود حادثة الأبييض إلى مسيرة طلابية جرت في المدينة الاثنين احتجاجاً على الغلاء وانقطاع الكهرباء وشح بعض

سويسرا تعلق دعمها للأونروا

جنيف - أعلنت سويسرا الثلاثاء تعليق مساعدتها لوكالة الأمم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) مؤقتاً إلى أن يكشف تحقيق داخلي قضية الاتهامات بسوء الإدارة واستغلال السلطة في هذه المنظمة، التي تواجه صعوبات مالية ضخمة بعد وقف الولايات المتحدة تمويلها.

وقالت وزارة الخارجية السويسرية إن الجهات المانحة للأونروا التي تساعد 5.4 مليون فلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية، أبلغت الإثنين بهذا التحقيق من قبل المفوض العام للوكالة السويسري بيار كرانبول. وأضافت أنها "على اتصال بالمانحين الآخرين للوكالة وستقرر الإجراءات التي ستخضعها تبعا لنتائج التحقيق".

وأوضحت أن المساهمة السويسرية للعام 2019 والبالغة 22.3 مليون فرنك سويسري (20.2 مليون يورو) قد دفعت، لكن "خلال التحقيق، ستعلق الوزارة كل مساهمة إضافية".

وتوجه محققون من الأمم المتحدة إلى مكاتب أونروا في القدس وعمان، بينما تم إرسال تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من مكتب أخلاقيات الوكالة.

وبنص التقرير على وجود تجاوزات أخلاقية خطيرة ارتكبتها مسؤولون كبار بينهم كرانبول "ذات صدقية وموثوقة".

وبيّن الاتهامات "سلوك جنسي غير لائق ومحابة وتمييز وغيرها من ممارسات تجاوزت السلطة لمنافع شخصية من أجل قمع خلاف شرعي في الرأي".

وحسب التقرير، يبدو أن بيار كرانبول ارتبط بعلاقة عاطفية مع مستشارته الرئيسية التي عينت في 2015 في إجراءات توظيف "بالغة السرعة"، ويبدو أن جهات الاستشارة وافقت المفوض العام في رحلاته في مقعد في درجة الأعمال.

ويستهدف التقرير أيضاً مساعدة لكرانبول وظفت زوجها في منصب باجر سخى. وفي رد على المزاعم قالت أونروا في بيان إنها "واحدة من أكثر الوكالات الأمنية الخاضعة للمراقبة بسبب طبيعة النزاع والبيئة المعقدة والمسيئة التي تعمل فيها".

وأضافت "في الأشهر الـ18 الأخيرة تعرضت أونروا لضغط مالي وسياسي كثيف لكن جملتها طاقمها وأصل عمله بينما كانت تمر بأزمة مالية غير مسبوقة في وجودها منذ سبعين عاماً".

وتراجعت مساعدات الأمم المتحدة إلى الفلسطينيين بشكل كبير إثر توقف الولايات المتحدة عن دفع مساهمتها في هذه المساعدات. وتزعم إسرائيل أن أونروا أحد أسباب إطالة النزاع مع الفلسطينيين من خلال إبقائها على حق العودة.

منغصات سياسية وطائفية تعيق حصول المرأة اللبنانية على حقوقها

الحريري يدعم منح الأم اللبنانية الجنسية لأبنائها دون استثناء

متمسكة بحق العودة للفلسطينيين وإعادة النازحين السوريين. ويقول منتقدو باسيل إن هذه الرؤية التي يطرحها لا تقود فقط إلى تمييز بين المرأة والرجل بل أيضاً إلى تمييز آخر بين الجنس ذاته، حيث أن المرأة المتزوجة بسوري أو فلسطيني ليس لديها الحق في منح جنسيتها لأبنائها على خلاف المتزوجة بجنسية أخرى.

فيوليت الصفدي
بري وافق على عقد جلسة خاصة بمشاريع قوانين تعنى المرأة

ويتساءل هؤلاء لماذا لا يغير باسيل هذه الإشكالية الديموغرافية في ما يتعلق بمنح الرجل اللبناني المتزوج باجنبية، حق إعطاء جنسيته لزوجته وأبنائه. ويلفت المنتقدون إلى أن الزواجية التي يمارسها باسيل أيضاً الرئيس عون لا تقف عند ذلك، حيث أن الأخير وقع العام الماضي على مرسوم يمنح بموجبه نحو 300 شخص الجنسية وبينهم سوريون مقربون من الرئيس بشار الأسد. ويستبعد مراقبون أن يقبل التيار الوطني الحر الذي يملك ثقلاً في الحكومة ومجلس النواب، فضلاً عن رئاسة الجمهورية، تمرير قانون منح الأم اللبنانية الجنسية لأبنائها دون استثناءات.

إلى أن هناك مقاومة لإدخال المرأة إلى العمل السيادة في لبنان، مشدداً على أن "المرأة قادرة على التحكم بوزاراتها بشكل جيد من خلال متابعتها لعملها وأجبر دليل على هذا الأمر الوزيرات الحاليات في الحكومة اللبنانية".

وتابع رئيس الوزراء اللبناني أنه "لا يجب أن نخاف من استلام المرأة للمراكز المهمة في الدولة اللبنانية"، متمنياً أن "تتولى امرأة رئاسة مجلس الوزراء".

ويقول متابعون إن التعاطي مع حقوق المرأة اللبنانية لا يخلو من حسابات ضيقة لدى جل القوى السياسية، وفي كثير من الأحيان يكون مبالغاً فيها كمسألة منحها الأحقية في إعطاء جنسيتها لأبنائها، التي تلاقى تحفظات واضحة من رئيس الجمهورية ميشال عون وتياره الوطني الحر المسكونين بهاجس التوطن.

وكان رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل قد وضع استثناءات في مسألة منح الأم اللبنانية لجنسيتها، من قبل استثناء المتزوجات من سوريين وفلسطينيين بداعي أن ذلك يفتح الباب أمام التوطن.

وقال باسيل في أحد المؤتمرات الشهر الماضي "ستقدم بمشروع قانون لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل وإعطاء المرأة الحق بمنح الجنسية لأبنائها إذا كانت متزوجة من غير لبناني باستثناء دول الجوار"، مؤكداً على أن الدستور يحظر التوطن، وبالتالي الدولة اللبنانية

الضمان الاجتماعي ويحرم أبناؤها من حقوقهم الأساسية كالحق في التعليم والرياسة الصحية والإقامة، فضلاً عن كون الزوج بإمكانه في حال أراد إعادة الأبناء إلى بلده أن يفعل ذلك دون أي معوقات.

وجدير بالذكر أن لبنان موقع على الاتفاقية الدولية لمواجهة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بيد أنه لم يقدم على خطوات جذرية لتفعيل ذلك، ولا تزال العقليّة الذكورية هي المهيمنة، فضلاً عن الحسابات الطائفية والسياسية التي تحول دون ذلك.

ويقول محللون إن قوى سياسية في لبنان مثل تيار المستقبل تدفع باتجاه إنهاء مظاهر التمييز ضد المرأة، وقد بدأ هذا التمشي وأضحاً حينما رشح المستقبل امرأة هي ريا الحسن لتكون أول وزيرة للداخلية ليس فقط على المستوى اللبناني بل وحتى العربي.

وتوجد اليوم إلى جانب الحسن 3 وزيرات في الحكومة الحالية وست في البرلمان، بيد أن ذلك يبقى وفق كثيرين غير كاف لإشراك المرأة في الحياة العامة، وفرض المساواة التامة مع الرجل والتي ينص عليها بشكل واضح الفصل السابع من الدستور اللبناني الذي يقول "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتمتعون بالفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم". ولفت الحريري في مداخلة الثلاثاء

منح الأم اللبنانية جنسيتها لأطفالها، وقد نجحت تلك التحركات في تحقيق اختراق على هذا المستوى بانضمام قوى سياسية فاعلة بتصدرها تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي، إليها.

وقال رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري الثلاثاء خلال إطلاق "مسار قانوني لأول مرة يخص المرأة في لبنان" إنه "لا يمكننا أن نترك المرأة اللبنانية المتزوجة لأجنبي بلا جنسية فهذا حق لأولادها"، مشدداً على أنه "كما يحق للرجل المتزوج من أجنبية أن يعطها الجنسية اللبنانية بعد عدة أشهر، كذلك من حق المرأة أن تعطي زوجها وأولادها الجنسية.. فإما أن تمنح الأمرين وإما أن نوافق على الأمرين".

واعتبر الحريري "أن هناك قوانين لبنانية يجب تعديلها وهذه مسؤولية البرلمان". ويتم التعامل في لبنان مع المرأة المتزوجة باجنبي كـ "مواطنة من درجة ثانية"، حيث أنها لا تستفيد من النفقة ومن

للنساء والشباب قبوليت خير الله الصفدي أنه مع المؤوية الأولى لإعلان دولة لبنان الكبير، سيتم عقد جلسة تشريعية خاصة لمناقشة اقتراحات مشاريع القوانين التي تعنى بالمرأة اللبنانية حصراً في يوم المرأة العالمي في 17 مارس 2020 على أمل إقرارها وأن يوقع عليها رئيس الجمهورية ميشال عون.

وتخوض الجمعيات والمنظمات المعنية بحقوق المرأة منذ سنوات صراعا لفرض المساواة بين المرأة والرجل وخاصة في القضايا الملحة من قبيل

بيروت - تشهد الساحة السياسية في لبنان عودة الجدل بشأن حقوق المرأة اللبنانية، وضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات القانونية لتعزيزها وفرض الشراكة والمساواة التامة مع الرجل، بيد أن هذه المطالب الجديدة القديمة لا تخلو من تعقيدات سياسية وطائفية تضعها بعض القوى وعلى رأسها التيار الوطني الحر، ما يعني أن المعركة لا تزال طويلة إلى حين بلوغ الأهداف المنشودة. وتتركز المطالب اليوم على ضرورة منح زواج الأطفال وإدخال تعديلات على قانون الجنسية بما يمنح المرأة اللبنانية المتزوجة باجنبي الحق في إعطاء جنسيتها لزوجها وأبنائها، ذلك أن القانون الحالي الذي يعود لعام 1925 والمعدل في العام 1960 ينص على أنه "بعد لبنانياً من وُلد من أب لبناني"، وهو ما ينطوي على نفس تمييز ضد المرأة، يتعارض والدستور اللبناني كما المواثيق الدولية.

وهناك عدة مقترحات طرحت لمعالجة إشكالية الجنسية من بينها تلك التي قدمتها النائب رولا الطيش في 14 أبريل الماضي، وقبلها النائب عن اللقاء الديمقراطي هادي أبو الحسن في العام 2018.

وقد وافق رئيس مجلس النواب نبيه بري خلال لقائه الثلاثاء وزيرة الدولة لشؤون التمكين الاقتصادي

